الأنباء
الجمعة 14 اكتوبر 2011

«العدل»: رئيس النقابة أبدى تفهماً لتعليق إضراب الأحد حتى عودة العفاسي

اجتمعت اللجنة العليا للتخطيط بوزارة العدل في تمام التاسعة من صباح الاربعاء، لبحث دعوة النقابة للاضراب التصاعدي اعتبارا من يوم الاحد المقبل، وقد ناقشت اللجنة في اجتماعها كتاب النقابة حيث اعربت اللجنة عن شكرها لنقابة العاملين بوزارة العدل رئيسا واعضاء لما يبذلونه من جهود تنسيقية بين العاملين والوزارة من اجل رعاية مصالح الموظفين، وفي الوقت نفسه الحرص على استمرار العمل وتحقيق المصلحة العامة. والوزارة بدورها تحرص على احترام حقوق كافة الموظفين والسعي نحو تحقيق افضل المزايا المادية لهم بما يتناسب مع الجهود التي يبذلونها لخدمة المواطنين في حدود القانون. وان تؤكد الوزارة على ان الاستجابة لجميع المطالب في حدود القانون لينعكس ايجابا على الاداء الوظيفي للعاملين، فإنها ترفض ان يكون تعطيل مصالح المواطنين اداة للضغط على الوزارة لاجبارها على منح مزايا مادية للموظفين متجاوزة بذلك القنوات الشرعية الواجب اتباعها في هذا الخصوص. واضعين نصب أعينهم ما نص عليه قانون ونظام الخدمة المدنية من حقوق وواجبات الموظفين، خاصة ان الوزارة سبق ان استجابت لمطالب الموظفين من خلال مخاطبتها مجلس الخدمة المدنية، لدعم هذه المطالب. ولما كانت وزارة العدل من الوزارات التي تقدم خدمات مباشرة للجمهور فإنها تهيب بموظفيها تحمل المسؤولية المنوطة لهم تجاه الوطن والمواطنين، وعدم تعطيل مصالح المواطنين والاضرار بالمصلحة العامة، خاصة ان موظفي وزارة العدل لهم دور كبير في حفظ حقوق المواطنين وتيسير العمل بمرفق العدالة وترسيخ دولة المؤسسات والقانون. وحرصا من الوزارة على الصالح العام، فقد تمت دعوة رئيس مجلس ادارة نقابة العاملين في وزارة العدل، لمناقشته حول موضوع الاضراب، والذي ابدى تفهما لما تم طرحه معه، وافاد بأنه سيقوم بدعوة مجلس ادارة النقابة لاجتماع عاجل لبحث تعليق الاضراب لحين عودة الوزير من السفر.

عبدالعزيز الماجد

والنقابة ترد: مستمرون في الإضراب وخلوا العسكر ينجزوا المعاملات

اعلن رئيس نقابة العاملين في وزارة العدل احمد الهذال ان النقابة مستمرة في تنظيم اضراب العاملين في العدل يوم الاحد المقبل، رغم بيان مجلس الوزراء الذي اعتبره غير قابل للتطبيق على ارض الواقع، معبرا عن غضبه الشديد من الكيل بمكيالين فيما يخص الكوادر المطلوبة. وأضاف اذا كانت الحكومة اقرت كادرا للبيئة وآخر للنفط وثالث للفتوى والتشريع وعدد آخر من الكوادر لجهات اخرى وترى ان كل تلك الجهات تستحق كوادر في الوقت الذي ترفض فيه كادرا لنا، فنحن نطالب مجلس الوزراء بالجلوس معنا واقناعنا بعدم احقيتنا بكادر. وأشار الى بيان مجلس الوزراء قائلا خلو العسكر يدخلون جلسات المحاكم للقيام بأعمال موظفي العدل، منتقدا البيان ان يصدر عن وزراء اقسموا بشرفهم بالزود عن مصلحة الوطن والمواطنين. ووجه سؤالا لسمو رئيس مجلس الوزراء والوزراء كافة ان كان موظفي الهيئات التي تم اقرار كوادرها منها البيئه والاسكان وكونا ذات طابع خاص ولها اهميه تعلو على اهمية معاوني القضاء فاقنعونا بهذه الاهميه ونحن على استعداد بان نوقف الاضراب ونسحب طلب كادرنا اما ان يهدد مجلس الوزراء بمنع الاضرابات واستخدام الجيش والشرطة دون ان تفتح باب التفاوض فهذا امر مرفوض وتطاول على السلطة القضائية لان شرف التابع من شرف المتبوع ونحن في الجهاز المعاون للقضاء لنا حقوق اضاعها مجلس الوزراء على مدى اربع سنوات ولن يثنينا احد عن تنفيذ الاضراب الا تحقيق الكادر الشامل والعادل والذي لا يتجاوز نصف كثير من الكوادر التي تم اقرارها لجهات كبدت الدولة الكثير من الخسائر

● اسامة أبوالسعود

اتحاد موظفي الكويت: لن نتراجع عن المطالب العمالية ونرفض إقحام المؤسسات العسكرية

أصدر الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت بيانا ردا منه على بيان مجلس الوزراء الذي يتضمن التهديدات للمنظمات النقابية وللعمال المطالبين بحقوقهم، وأكد الاتحاد ان الكويت هي دولة المؤسسات والقانون، وأي دعوات تخالف هذه الثوابت الدستورية تكون خرقا خطيرا للمنظومة التي تسير عليها الدولة وهي المنظومة المتكاملة متمثلة بالعدل والمساواة واحترام الحقوق. وأفاد الاتحاد الوطني بأن كل منظماته النقابية هي جزء لا يتجزأ من المجتمع الكويت، ونحن كاتحاد وطني ما قمنا به من اعتصامات وإضرابات يتوافق مع المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الكويت كاتفاقية (87، 98) بشأن تنظيم العمل النقابي، وأن حقوق الطبقة العاملة أمانة في أعناقنا كاتحاد وطني ويجب علينا أن نطالب الجهات المسؤولة في الدولة بتطبيق مبدأ العدل والمساواة. وأكد الاتحاد: اننا لن نتراجع عن أي مطلب من المطالب العمالية، وان مواقفنا ثابتة وان المنظمات النقابية لم تصل إلى هذه المرحلة إلا بعد نفاد جميع السبل والمحاولات والطرق للوصول إلى الحقوق المشروعة بدءا من التصاريح الصحافية ومقابلة المسؤولين وآخرها الاجتماع الذي تم في شهر ابريل بين رئيس مجلس الخدمة المدنية والاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت وتم تسليمه مقترح الاتحاد، والذي لو أخذ به لحلت أغلب المشاكل الموجودة حاليا وقد وعدنا رئيس مجلس الخدمة المدنية ان يتم البت فيها كحد أقصى بشهر سبتمبر الماضي وللأسف لم تر هذه المقترحات النور. وطالب الاتحاد الوطني مجلس الوزراء بعدم إقحام المؤسسات العسكرية في الخلافات السياسية والنقابية لما تحمل هذه الخطوة من خطورة وحساسية.

رئيس الاتحاد الوطني لعمال وموظفي الكويت
عبدالرحمن السميط

وزارة الكهرباء والماء

إعلان

من وزارة الكهرباء والماء

تعلن وزارة الكهرباء والماء للمواطنين الكرام بأنها ستقوم بإجراء الصيانة الضرورية لمحطات التحويل الثانوية في بعض المناطق حسب الأيام والمواعيد التالية:

اليوم	التاريخ	رقم المحطة	الوقت
السبت	2011/10/16	القرين 15 (ق2) - مبارك الكبير 21 (ق3)	من 5.00 حتى 10.00 صباحاً
الأحد	2011/10/17	القرين 27 (ق5) - مبارك الكبير 22 (ق3)	من 5.00 حتى 10.00 صباحاً
الاثنين	2011/10/18	القرين 30 (ق5) - مبارك الكبير 23 (ق3)	من 5.00 حتى 10.00 صباحاً
الثلاثاء	2011/10/19	القرين 31 (ق5) - مبارك الكبير 1 (ق2)	من 5.00 حتى 10.00 صباحاً
الأربعاء	2011/10/20	القرين 32 (ق5) - مبارك الكبير 5 (ق2)	من 5.00 حتى 10.00 صباحاً

والوزارة تهيب بالجميع إلى التعاون معها من أجل المصلحة العامة

وشكراً

أكد خلال مشاركته في الاحتفال بالعيد الوطني الإسباني أن الأمور ستتضح خلال 3 أشهر

النومس: الحكومة جادة لإقرار الكوادر في القطاع الحكومي ولن تستجيب للمطالب تحت ضغط الإضرابات

محمد النومس مشاركا في الاحتفال بالعيد الوطني الإسباني

السفير البحريني مهنئا قرينة السفير الإسباني

بفضل الدعم الإسباني اكتشفت «القارة الأميركية» على يد البحار كريستوفر كولومبس لتكون اسبانيا المملكة القوية القادرة على صنع التاريخ، وبما ان لهذا الحدث أهميته كان احتفال السفارة الإسبانية مساء أول من امس في فندق ميسوني على قدر الحدث حيث شهد حضور حشد كبير من اعضاء السلك الديبلوماسي، الى جانب مسؤولين كويتيين وعدد من أفراد الجالية الإسبانية.

وكان قد مثل الحكومة في الاحتفال وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزير الدولة لشؤون الإسكان محمد النومس الذي أكد في تصريح له على هامش الحفل ان الحكومة جادة في النظر لإقرار الكوادر في القطاع الحكومي، مبينا ان مجلس الوزراء لن يستجيب للطلبات تحت ضغوط الإضرابات.

وأشار النومس أنه تم استئناف العمل في مصلحة الجمارك وتعليق الاعتصام في انتظار نتائج مجلس الخدمة المدنية للنظر في إقرار الكوادر. مضيفا ان الحكومة ستنظر في جميع الحلول اللازمة لقضية الكوادر وستتخذ قرارا بإقرارها خلال فترة لا تتجاوز 3 أشهر، مبينا ان كل الأمور ستتضح قبل منتصف ديسمبر المقبل.

نعمل على وقف الهدر في «الأوقاف» مع إعطاء أولوية التوظيف للكويتيين

نتوقع أن يصل عدد طلبات القرض الإسكاني للمرأة إلى 10 آلاف طلب

السفير الإسباني: نظام جديد لمنح التأشيرات للكويتيين الراغبين في زيارة إسبانيا

هدر في «الأوقاف»

وعن الاحتجاجات داخل وزارة الأوقاف، لم ينكر النومس حدوث احتجاجات الأسبوع الماضي في أحد القطاعات إلا انه أكد انه تم احتواء المشكلة، لافتا الى انهم يعملون حاليا على معالجة الوضع بوقف الهدر في بعض الجوانب مع إعطاء الأولوية للكويتيين في الجانب التوظيفي. موضحا انه بعد الاطلاع على أعداد التعيينات التي تزيد على 3000 شخص تلمس مقدار الهدر، لافتا إلى أن تلك التعيينات غير مدروسة، فضلا عن وجود تكليفات مبالغ فيها، كاشفا عن تكليف الجهات المختصة بمتابعة الموضوع وقال ان «النتائج ستظهر قريبا».

وأشار النومس الى ان الحكومة حريصة على التعاون مع السلطة التشريعية لافتا الى انها قامت بالعديد من الإنجازات التي تتعلق بخطة التنمية في الفترة الماضية، مذكرا بما تم إنجازه في وزارة الإسكان «حيث تم الانتهاء من اللائحة التنفيذية الخاصة بقانون 50 بشأن المدن الإسكانية، فضلا عن الاتجاه لتعديل بعض القوانين بما يسمح بمشاركة الحكومة في دعم الشركات المشاركة في خطة التنمية، بالاضافة الى قرض المرأة الإسكاني».

القرض الإسكاني للمرأة

وعن عدد الطلبات المقدمة للقرض الإسكاني للمرأة في الفترة الماضية، أشار الى أن الطلبات المقدمة يتم رصدها لإتمام تبويبها وإدراك الحجم الفعلي للطلبات. متوقعا ان يصل عدد الطلبات الى ما يقارب 10 آلاف طلب، مبينا ان الاستجابة ستكون لفئتين، الفئة الاولى: توفير السكن بصفة إيجار، والثانية: تقديم القروض، مؤكدا ان بنك التسليف قادر في المرحلة الحالية على القيام بالأعباء الموكلة إليه.

وعن العلاقات الكويتية - الإسبانية، أشار الوزير النومس الى انها علاقات متميزة وفي تطور مستمر، مبينا ان الصداقة القائمة بين صاحب السمو وجلالة ملك اسبانيا تدفع العلاقات الى مزيد من التعاون.

علاقات صداقة

ومن جهته، أكد سفير مملكة إسبانيا لدى الكويت أنخل لوسادا على عمق وقوة علاقات الصداقة التي تجمع بلاده بالكويت بالاضافة للعلاقة الحميمة التي تجمع بين الأسرتين الحاكمتين في البلدين. معلنا عن دعوة رسمية كويتية وجهت لملك اسبانيا لزيارة الكويت في القريب العاجل.

وأعلن لوسادا عن افتتاحهم مكتبا للتمثيل الاقتصادي الاسباني في الكويت مما يدل على مدى أهمية الكويت بالنسبة لهم، بالاضافة الى إنشاء نظام جديد بالنسبة لمنح التأشيرات للكويتيين الراغبين بزيارة إسبانيا مما يسهل ويسرع حصولهم عليها.

الكويت شريك إستراتيجي

وقال لوسادا ان الكويت هي الشريك الاستراتيجي لاسبانيا في المنطقة على المستوى السياسي، ونسعى حاليا لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

وبين لوسادا أن زيارة الشيخ د.محمد الصباح لاسبانيا الأسبوع الماضي جاءت تلبية لدعوة وجهتها وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون ترينيداد خيمينث أثناء الزيارة الرسمية التي رافقت خلالها العاهل الاسباني خوان كارلوس الى الكويت في فبراير الماضي لحضور احتفالات البلاد بالذكرى الـ 50 للاستقلال والذكرى الـ 20 للتحرير ومرور 5 سنوات على تولي صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد مقاليد الحكم. مشيرا الى ان اجتماع الشيخ د.محمد الصباح مع الوزيرة خيمينث الذي تم في مدينة اشبيلية الأندلسية الجنوبية أثمر توقيع اتفاقية في المجال الديبلوماسي يستطيع بموجبها مواطنو البلدين من حملة الجوازات الديبلوماسية الإقامة في البلد الآخر لمدة تصل الى 3 أشهر خلال فترة 6 اشهر دون الحاجة الى تأشيرات سفر.

استثمارات إسبانية مرتفعة

وأوضح لوسادا ان الاستثمارات الكويتية في إسبانيا قليلة الى حد ما ومتركزة في العقارات التي يملكها الكويتيون في اسبانيا ولكن هناك شركات اسبانية تستثمر في الكويت بشكل كبير وتبلغ قيمة هذه الاستثمارات حوالي 360 مليون دولار من كلا الطرفين حسب الإحصائيات المتوافرة لديهم. ولكنه عاد وأشار الى ان هذه الأرقام قد تغيرت حاليا لأن الشركات الإسبانية مثل شركة «شل» قد حصلت على عقد لبناء جسر جابر الأحمد بحدود مليار دولار، وشركة «انجرا» قد حصلت على عقد لتطوير مطار الكويت، وأن هذه الشركات قد أصبحت حاليا بالكويت لتنفيذ هذه المشاريع، ما يدل على ان حجم الاستثمارات قد ارتفع بشكل كبير وبين لوسادا ان اسبانيا تعاني حاليا من تأثيرات الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالقارة الأوروبية، لكن إسبانيا تمتاز بامتلاكها كبرى شركات الإنشاءات والهندسة والتكنولوجيا المتطورة وأنهم يسعون حاليا للاستفادة من خبرات هذه الشركات في تنفيذ المشاريع الكويتية الكبرى. وحول تخفيض وكالة فيتش للتصنيف الائتماني لاسبانيا قال لوسادا ان النظام المالي في اسبانيا ليس مستقلا عن النظام في أوروبا وأوروبا تعاني من أزمة اقتصادية ولكنه أكد ان النظام المالي الإسباني يمتاز عن غيره بأنه قوي جدا حتى لو خفضت هذه الوكالة تصنيفه. وأشار السفير الإسباني في ختام حديثه الى ان الانتخابات في اسبانيا ستجري في الثاني من نوفمبر المقبل وان الرئيس خوسيه لويس ثاباتيرو قد أعلن رسميا عن نيته عدم خوض هذه الانتخابات.

● بيان عاكوم

16 ألف تأشيرة سفر معظمها لكويتيين

أشار السفير الاسباني لوسادا في إطار حديثه الى أن السفارة قد منحت 16 ألف تأشيرة سفر لاسبانيا للمواطنين والمقيمين في الكويت خلال العام الماضي شكل المواطنون حوالي الثلثين من هذا العدد، متوقعا زيادة هذا الرقم في العام الحالي.

السياحة الإسبانية الثانية عالمياً

وبالحديث عن السياحة قال لوسادا ان السياحة الاسبانية تشكل حوالي 10٪ من الناتج القومي، ما يجعلها صناعتهم الأولى، لافتا الى ان أعداد السياح لاسبانيا وصلت بحدود 56 مليونا في هذا العام، ما يجعلهم في المرتبة الثانية عالميا في أعداد السياح.

اتحاد العمال: «العسكرة» تزيد مشكلة الإضرابات تعقيداً

أصدر المجلس التنفيذي للاتحاد العام لعمال الكويت بيانا قال فيه: ما ان اعادت مختلف النقابات طرح مطالبها المزمنة التي تنام في ادراج ديوان الخدمة المدنية والجهات المعنية الاخرى منذ زمن طويل، حتى انفجرت موجة واسعة من التحركات النقابية والمطلبية كالاضرابات والاعتصامات في مختلف القطاعات، وكان آخرها اضراب العاملين في الادارة العامة للجمارك، وهذا الوضع ان دل على شيء انما يدل على ان هناك ازمة مكبوتة، شكلت هذه التحركات حافزا لها لتخرج الى النور ويعاد طرحها بهذه الحدة غير المسبوقة، فأسعار السلع الاستهلاكية ترتفع دون توقف، وتكاليف الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية تتفاقم دون حسيب او رقيب، وموجة الغلاء تجتاح جميع مجالات الحياة اليومية للعمال والموظفين والمواطنين ذوي الدخل المحدود والمتوسط، في ظل غياب تام لرفع المداخيل بصورة موازية عن طريق زيادة الرواتب وصرف الكوادر والعلاوات على اختلافها، هذا بالاضافة الى الانتقائية وعدم العدالة والمساواة في الكوادر والزيادات التي صرفت لبعض الفئات حتى الآن. وبدلا من ان يواجه المسؤولون هذه المطالب العمالية والنقابية المزمنة والمحقة بالمفاوضات الهادئة، والعمل على تحقيقها بما يرضي الفئات العمالية المطالبة بها ويحقق الامن والاستقرار في علاقات العمل، نجدهم يلجأون الى التهديد والوعيد بمحاسبة ومعاقبة المضربين او المسؤولين عن الاضرابات والاعتصامات، حتى ان مجلس الوزراء اقدم على تصعيد الامور اكثر من ذلك باتخاذه قرارا بمواجهة هذه الاضرابات والاعتصامات العمالية بالقوة، دافعا الاتحاد العام لعمال الكويت الى المواجهة من اجل حماية مصالح الطبقة العاملة والحركة النقابية، بدلا من الاستجابة لمطالباتنا المتكررة باللجوء الى الحوار الموضوعي، ودراسة المطالب وتلبيتها تلافيا للمزيد من التعقيدات. ان قرار مجلس الوزراء بتشكيل لجنة عسكرية من وزارتي الداخلية والدفاع وبمشاركة الحرس الوطني وبعض الجهات الاخرى، مع اعطائها جميع الصلاحيات للاستعانة بالداخل والخارج من اجل كسر الاضرابات العمالية وكم افواه المطالبين بحقوقهم ومطالبهم بالوسائل المشروعة المتاحة لهم دستوريا وقانونيا، ان هذا القرار ليس من شأنه ان يحل المشاكل العمالية بل يزيدها تعقيدا، فيما لا يتم الحل الا من خلال تحقيق المطالب المطروحة عن طريق الحوار الذي تسوده الموضوعية والايجابية في الطرح، وهذا ما كان الاتحاد العام لعمال الكويت ينادي به على الدوام.

ان مثل هذه القرارات التصعيدية امر يرفضه الاتحاد العام لعمال الكويت رفضا قاطعا، حيث ان الاضراب والاعتصام حق مشروع لجميع الفئات العمالية من اجل نيل مطالبها العادلة، وهذا الحق كفله الدستور والقوانين والتشريعات الوطنية، وكفلته الاتفاقيات الدولية، وهو السلاح الاخير الذي يلجأ اليه العمال لتحقيق مطالبهم في مواجهة التزمت والتسويف والمماطلة، وفي مواجهة التهديدات غير المسؤولة ايضا. وفي هذا الصدد يتوجه المجلس التنفيذي للاتحاد العام لعمال الكويت بجزيل الشكر وخالص التحية والتقدير للكونفدرالية الدولية للنقابات، ومنظمة العمل الدولية، وجميع المنظمات والهيئات العربية والعالمية التي وقفت الى جانب الحركة النقابية الكويتية في هذه الظروف، وساندتها في سبيل الحفاظ على حقوقها وحرياتها النقابية والديموقراطية.

وفيما يؤكد المجلس التنفيذي رفضه القاطع لجميع اشكال القمع والعنف واستعمال القوة واساليب التهديد والاجراءات العقابية ضد العمال المضربين، يعتبر ان الحوار الاجتماعي الهادئ والبناء هو افضل السبل لحل الخلافات وتحقيق المصلحة العامة لجميع الفرقاء. ومن هذا المنطلق يعتبر المجلس التنفيذي ان الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد العام لعمال الكويت، بدعوته الحكومة للعمل على تشكيل لجنة رفيعة المستوى قوامها مجلس الوزراء ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل والاتحاد العام لعمال الكويت والاتحادات النقابية المهنية ومجلس الخدمة المدنية والجهات المعنية الاخرى، يشكل قاعدة سليمة نحو اجراء حوار اجتماعي ناجح وايجابي من اجل بحث مطالب كل فئة من الفئات العمالية بالتفصيل، وايجاد الحلول الملائمة لها، بما يلبي المطالب العمالية، ويحافظ على السلم الاجتماعي بين فرقاء الانتاج، ويحفظ الامن والاستقرار للوطن.

اللجنة العسكرية عقدت أول اجتماعاتها في «الديوان»: عقوبات تنتظر المضربين

عقد الفريق الذي شكله مجلس الوزراء في اجتماعه الاخير لمواجهة الاضرابات في البلاد صباح أمس أول اجتماعاته في مقر ديوان الخدمة المدنية وذلك سعيا لسن قانون جديد لمعاقبة المضربين في جميع الهيئات والوزارات الحكومية. وجاء اجتماع الفريق الذي شكل برئاسة نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ احمد الحمود وعضوية كل من مدير عام الادارة العامة للجمارك ورئيس ديوان الخدمة المدنية ومدير عام مؤسسة الموانئ الكويتية ومؤسسة البترول الكويتية وممثلين عن وزارة الدفاع والحرس الوطني. ويهدف الفريق الى اتخاذ جميع التدابير والاجراءات اللازمة لتسيير جميع أعمال الدولة التي قد تتعرض الى تعطيل العمل فيها وعرقلة مصالح الدولة ومصالح المواطنين ولهذا الفريق الاستعانة بمن يراه من داخل البلاد او خارجها لمساعدته في أداء مهمته وعلى سائر الجهات المعنية تقديم كل الدعم المطلوب لهذا الفريق لانجاز مهمته الوطنية على النحو الاكمل.